

النظام المحاسبي المطبق في المصرف الزراعي التعاوني وآلية تطويره

الدكتور ماهر الأمين*
الدكتور محمد البهلول**
سوران جوني***

تاريخ الإيداع 5 / 8 / 2009. قُبِلَ للنشر في 9 / 12 / 2009

□ ملخص □

تتبع أهمية الأنظمة المحاسبية المطبقة في المصارف من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة العمليات المصرفية، هذا و يتولى المصرف الزراعي عملية التخطيط المركزي للاتئمان الزراعي والتمويل التعاوني والعمل على تمويل هذا الائئمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج بالإستيراد أو من الإنتاج المحلي ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن هنا تأتي أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق فيه وضرورة تطوير هذا النظام لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات محاسبية تستخدم لتقييم نشاط المصرف.

وبناء عليه فإن البحث يتناول آلية ومنهجية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصرف الزراعي في ضوء التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وأتمتة النظام المحاسبي وبما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة. وقد خلصت الدراسة إلى قصور النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملاءمته لضخامة العمل في المصرف. ولكي يقوم المصرف بأداء أعماله ويلحق التطورات في الخدمات المصرفية والأدوات المتاحة للعمل المصرفي يجب أن يقوم:

باستبدال النظام المحاسبي المصرفي بنظام محاسبي الكتروني حديث، واستخدام التقنيات العالمية الحديثة في تعاملات المصرف داخلياً وخارجياً، والائئمان بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

الكلمات المفتاحية: المصارف- النظام المحاسبي المصرفي- الأنظمة المحاسبية الإلكترونية- المعيار المحاسبي- معايير المحاسبة الدولية.

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** مدرس - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

The Accounting System Applied in The Cooperative Agricultural Bank and The Mechanism of Its Development

Dr. Maher Al-Amin *

Dr. Mohammad Al-Bahloul**

Souran Jouni ***

(Received 5 / 8 / 2009. Accepted 9 / 12 / 2009)

□ ABSTRACT □

The importance of the accounting system applied in banks emerges from their being the ground for recording and processing the banking operations, the Agricultural Bank carries on the function of central planning for the agricultural credits and the cooperative financing and the work to finance this credit and provide all the production needs either by importing or from the local production, in addition to its participation in developing the national economy. This manifests the importance of studying the accounting system applied and the need to develop this system to guarantee the quality of the output accounting data that are employed to assess the activity of the bank.

Consequently, this paper deals with the means and methods of updating the unified accounting system applied in the agricultural bank, in the light of automation of the accounting system and in accordance with the requirements of the related international accounting standards .

This paper reached to find failures in the unified accounting system of the banks and its being inappropriate to the huge load of work in the bank. For the bank to work effeciently, it must do the following; replace the banking accounting system with a modern electronic one, employ the advanced international technology in handling the local and foreign transactions of the bank, and apply the international accounting standards.

Key words: Banks, banking accounting system, electronic accounting systems, the accounting standard, International Accounting Standards .

*Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

لقد شهدت الأنظمة المحاسبية تطوراً كبيراً، وبصورة خاصة خلال السنوات الأخيرة مع التطور التكنولوجي والتقني الذي شهده العالم حيث باتت أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية مرحلة متطورة من نظم المعلومات، بخلاف النظم المحاسبية التقليدية التي تسجل وتحول البيانات فيها باستخدام المستندات الورقية، إذ إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تقوم بتسجيل وتحويل وتسليم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة باستخدام الوسائل الإلكترونية. وقد باتت هذه النظم مستخدمة الآن في المصارف على نطاق واسع وذلك من أجل معالجة عدد كبير من المعاملات المالية مثل سحب الأموال وتحويلها وقبول المدفوعات والودائع؛ بالإضافة إلى التحقق من أرصدة الحسابات الجارية. ولعل أهم ما شجع على تطوير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني كبديل للنظم المحاسبية التقليدية هو عدم تحقق الكفاءة عند معالجة المستندات الورقية، بالإضافة إلى التأخير في استلام المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وتجدر الإشارة إلى أن نظم تحويل المعلومات المحاسبية والأموال آلياً تحقق كفاءة أكبر وأخطاء أقل ورقابة أفضل على النقدية، وتقلل التكاليف الإدارية إلى أدنى حد، وتحقق الكفاءة في المحاسبة والتحديث السريع للسجلات المحاسبية (Turner, et al, 1994 p 48).

ولقد تعرض المصرف الزراعي لفترة طويلة من الجمود والتخلف عن التطورات التي طرأت على الساحة المصرفية العالمية فما زال حتى الآن يعمل وفق التعليمات والنظام المحاسبي الذي أعد في ظروف المركزية الشديدة. ولقد انعكس ذلك على القوائم المالية المنشورة وعلى البيانات المرفقة التي يعدها المصرف، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذا النظام وتطويره.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث بصورة أساسية في كون النظام المحاسبي المطبق في المصرف الزراعي يعاني من مجموعة كبيرة من المشكلات في ضوء التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية الراهنة، الأمر الذي يتطلب من المصرف إعادة النظر في هذا النظام باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية التي تمثل المؤشر الرئيسي على سير العمل وكفاءته داخل المصرف. وبالتالي فإن ذلك يتطلب من المصرف إيجاد آلية جديدة تتعلق بنظامه المحاسبي تمكنه من العمل على الصعد كافة وبكفاءة عالية لمواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي خلال السنوات القليلة الماضية، مع ضرورة إيجاد صيغة من الرقابة على تطبيق هذه الآلية للوقوف على آفاق تطبيقها مقارنة مع المعايير الموضوعية لذلك. هذا ويمكن تحديد مشكلة البحث في النقاط التالية:

1. هناك قصور كبير في عناصر ومقومات النظام المحاسبي الموحد المطبق.
2. عدم قدرة المصرف حتى الآن على الوصول إلى تطبيق التكنولوجيات الحديثة من خلال شبكات الربط الإلكتروني الداخلية والخارجية، إذ ما يزال ذلك في حدود الخطط، بالإضافة إلى إنجاز الغالبية العظمى من أعمال المصرف بأسلوب يدوي يؤدي إلى هدر الوقت والتقليل من الفاعلية.
3. يفتقر النظام المحاسبي المطبق إلى الأتمتة الحديثة، وبالتالي هو غير قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي من خلال النتائج التي يقدمها.
4. لا يطبق النظام المحاسبي في المصرف معايير المحاسبة الدولية.

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية الدراسة باعتبار أن المصرف الزراعي من أكبر المصارف السورية وأقدمها حيث أنشئ عام 1882 من قبل الدولة العثمانية ويتألف من أكثر من 100 فرع منتشرة في جميع أنحاء القطر وهو يتولى عملية التخطيط المركزي للاتئمان الزراعي والتمويل التعاوني والعمل على تمويل هذا الائئمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج بالإستيراد أو من الإنتاج المحلي ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني. الأمر الذي يقتضي دراسة العوائق التي تعترض سبل تطوير النظام المحاسبي في المصرف ورفع فعاليته ليتكامل المصرف مع بقية أركان القطاع المصرفي بما يمكنه من رفع وتيرة أدائه لخدماته ويساعده في تجاوز الحدود والسير في طريقه إلى المنافسة الدولية. كما أن البحث ذو أهمية عند الحديث عن متطلبات الأطراف الخارجية المتعاملة مع المصرف والتي ترصد أداءه وترتقب مستقبله بالشكل الذي يساعدها في اتخاذ قراراتها وتوجيه استثماراتها وتنظيمها على أسس علمية وفق أعلى مستوى لمؤشرات الفعالية الاقتصادية. إن الهدف من هذا البحث يتمحور حول ما يلي:

1. دراسة النظام المحاسبي المطبق في المصرف الزراعي التعاوني للتعرف على المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي وإيجاد ألية لتطويره.
2. السعي للارتقاء باستمرار بالنظام المحاسبي في المصرف ومواكبة التطور في النظم المحاسبية ليكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات السوق الدولية بصورة سهلة ومرنة وبالشكل الذي يمكنه من تلبية احتياجات المستخدمين بفئاتهم المختلفة بكفاية أكبر.

منهجية البحث:

سوف نعتمد المنهج الوصفي التحليلي، ويقوم هذا المنهج على وصف كيفية إعداد القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف، ومن ثم تحليل بيانات القوائم المالية وتفصيلها لإظهار دورها في عملية اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك سيتم الاستعانة بمنهج تحليل النظم وذلك من خلال التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف في المصرف الزراعي وتحليله مقارنة مع مقتضيات ظروف إعادة تشكيل القطاع المصرفي للوقوف على آفاق تطويره. وذلك بالاستعانة بالمراجع والمصادر المتعلقة بالنظم المحاسبية للمصارف بالإضافة إلى الأنظمة والتقارير الصادرة عن المصرف والجهات الأخرى المشابهة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت البحث في موضوع الأنظمة المحاسبية المؤتمتة نذكر منها:
 . دراسة الحلو (2000)، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية: هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن البنوك التجارية في الأردن لن تستطيع الاستمرار بالعمل أو التنافس إذا لم تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصالات بفاعلية في أداء أعمالها المختلفة ، كذلك سعت هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن واقع أنظمة المعلومات والاتصالات المستخدمة في البنوك الأردنية من خلال استقصاء آراء مديري التخطيط الاستراتيجي، ومديري التسويق، ومديري تكنولوجيا المعلومات في هذه البنوك. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات يؤدي إلى خفض التكاليف.

2. إن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات يؤدي إلى زيادة أرباح المصارف ، وزيادة إقبال المودعين وأعدادهم، ورفع مستوى الخدمة المقدمة للزبائن ، وإظهارها بشكل لائق.
3. لا تستطيع المصارف أن تستمر بعملها وتوفير الخدمات لعملائها دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

. من ناحية أخرى قدم توفيق (2001، 2002) دراسة اختيارية بشأن موقف التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال (الإفصاح الإلكتروني) على مستوي جميع البنوك المصرية عام 2000* : وذلك من خلال التعريف به وبيان مدى قيام وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر باستخدام هذا التوزيع لنشر أو الإفصاح عن معلوماتها الكترونياً علي شبكة "الانترنت". وقد تناول البحث ذلك من خلال إجراء دراسة اختيارية للخصائص المفسرة لاستخدام وحدات هذا القطاع لهذا التوزيع المعاصر لمعلوماتها غير المالية والمالية، ثم بيان مدى الحاجة لتنظيم الجانب المالي من هذه الممارسات من خلال المعايير المحاسبية. وقد انتهت الدراسة إلى أن حوالي ربع (25%) مصارف مصر تستخدم هذا الإفصاح المعاصر اختيارياً، كما أثبت البحث أن متغيرات الحجم ونمط الملكية تمثل أهم المتغيرات المعنوية المفسرة لاختيار المصرف لوسيلة التقرير المالي الإلكتروني.
ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنه لم يكن هناك أي دراسة تدرس النظام المحاسبي في المصارف الزراعية لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تسد الفجوة في تلك الدراسات.

النتائج والمناقشة:

1- ماهية النظام المحاسبي:

يُعتبر النظام المحاسبي في ظل الثورة التقنية الحديثة واستخدام الميكنة من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية، فالمحاسبة توفر البيانات والمعلومات الكمية {المالية} (مخرجات النظام المحاسبي) وغير المالية{ والوصفية التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وتوظيف الأموال وتخصيصها، وفي المحافظة على الأصول والرقابة عليها، كما تساعد في تخطيط العمليات وقياس التكلفة، وتحقيق الرقابة وتقييم الأداء، والمساهمة في صنع وترشيد القرارات.
ويعرف النظام المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المنشأة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المنشأة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المنشأة (أحمد حسين ، 2006، ص 47).
تتكون النظم المحاسبية (ميجز وآخرون، 2006، ص18) من الأفراد والإجراءات والوسائل والأدوات والسجلات التي تستخدمها المنشأة :

1- لإنتاج المعلومات المحاسبية.

2- ولتوصيل هذه المعلومات لمتخذي القرارات.

* توفيق، محمد شريف، الإفصاح الإلكتروني المصرفي

نقلًا عن الموقع <http://mstawfik.tripod.com> في 2009/2/1

مما سبق، يمكن تعريف النظام المحاسبي في المصارف بأنه مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المصرف المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة. فالنظام المحاسبي ليس هدفاً بحد ذاته تسعى الإدارة المصرفية إلى تطبيقه فحسب وإنما هو وسيلة لتحقيق هدفين أساسيين هما (جعفر، 1996، ص 47) :

أ- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات المصرف بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب ولأغراض الرقابة وتقييم الأداء.
ب- إنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية ليس لمن يطلبها من إدارة المصرف فحسب، وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية كالمصرف المركزي ووزارة المالية والمستثمرين المتعاملين مع المصرف. ولكي يحقق النظام المحاسبي في المصارف هذه الأهداف لابد من توافر الخصائص التالية: (شقيير وآخرون، 2000، ص 29-30):

1- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك الأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء أولاً بأول وعلى المصرف أن يوازن بين السرعة و الدقة من جهة وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة من جهة أخرى.
2- تتميز عمليات المصارف بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة.
3- ضرورة تقسيم العمل، وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات المصرف بالذات عمليات الصندوق.

4- عدم تكرار العمل بين موظف وآخر.
5- يتم في المصرف تسجيل وإثبات قيم موجودة في المصرف ولكنها غير مملوكة له مثل السندات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو تعهدات العملاء، وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.

6- يمتاز المصرف عن غيره من المنشآت الاقتصادية بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلاً قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجر يسمى عمولة.

7- يمتاز عمل المصرف بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للمصرف مرناً وقادراً على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المناسبة.

2- مقومات النظام المحاسبي في المصارف:

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

1- أجزاء نظام المعلومات المحاسبي:

من خلال تعريف النظام المحاسبي نجد أنه يتألف من مجموعة الأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية والتي تُقدم عليها المنشأة خلال الفترة المحاسبية، وضمن هذا الإطار فإن أي نظام يتألف من:

1-1- المدخلات: وهي عبارة عن البيانات أو المستندات التي تغذي النظام المحاسبي، وهي عبارة عن مجموعة

من المستندات المؤيدة للمعاملات المصرفية، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى قسمين (جعفر، 1996، ص 49):

- مستندات داخلية، وهي التي يتم إعدادها من قبل المصرف نفسه لتلائم طبيعة عمله ونظامه المحاسبي المتبع مثل إيصالات الإيداع والقبض ومستندات الخصم والإضافة واستلام الأمانات.
- مستندات خارجية: وهي التي يتم إعدادها بواسطة العملاء وغيرهم مثل قسائم الإيداع وإيصالات سحب النقدية وغيرها.

وتعتبر المجموعة المستندية في المصرف من المقومات الأساسية التي لا يستغنى عنها للأسباب التالية (الريبيدي، 2000، ص 48-50):

أ- تمثل المستندات الأوراق الرئيسية التي يستعان بها في نقل وتوصيل وإثبات بيانات الأحداث، والمعاملات التي تتم داخل المصرف وبين المصرف والغير.

ب- تعتبر المستندات الأدلة الموضوعية لحسم كثير من المشاكل.

ج- تعتبر المستندات أداة هامة في تسهيل أعمال المراجعة والرقابة الداخلية.

د- تعتبر المستندات الدليل المادي للتأكد من صحة القيود المحاسبية.

هـ- تتميز المجموعة المستندية في المصارف بوجود مستندات خاصة بكل قسم من الأقسام المتخصصة.

1-2- عمليات التشغيل: هي الوسائل والإجراءات التي يستخدمها النظام لمعالجة البيانات الأولية (المدخلات) لتحويلها إلى معلومات مفيدة (المخرجات)، وهذه الوسائل تتلخص بإجراءات التسجيل والتبويب والتلخيص والتفسير، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات بالدفاتر والسجلات المحاسبية المختلفة كالدفاتر اليومية والأستاذ المساعد، ودفتر الأستاذ العام، ويطلق على هذه الدفاتر بالمجموعة الدفترية، وتمثل نوعاً آخر من المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية في المصارف حيث تحقق مجموعة من المميزات للنظام منها:

1- تعتبر المجموعة الدفترية من أهم الأدوات التي تستخدم في تبويب المعاملات المتعلقة بالأنشطة المختلفة التي تتم داخل المصرف.

2- تستخدم كمصدر لإعداد التقارير.

3- تستخدم كوسيلة لحفظ المعلومات لفترة طويلة.

1-3- المخرجات: هي عبارة عن عرض المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من المرحلة السابقة وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف بمجملها إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة، وهي أطراف خارجية تقيم خارج حدود النظام، وأطراف داخلية تقع في البيئة الداخلية للنظام، وتمثل بصورة رئيسية في الإدارة وذلك لأغراض التخطيط والرقابة والمتابعة.

2- نظام الاتصال:

يقوم نظام الاتصال بإبلاغ الأطراف المعنية والذين لهم علاقة بالمعاملات المصرفية التي تتم في المصرف مثل معاملات الإيداع نقداً أو بشيك ومعاملات الحوالات على اختلاف أنواعها ومعاملات الاعتمادات المستندية ومعاملات خطابات الضمان بحسب الهيكل التنظيمي، وهذا يعني أنه بدون نظام اتصال لا يوجد نظام للمعلومات لهذا فإنه من الشروط الضرورية لنجاح نظام المعلومات المحاسبي في المصرف توفر نظام سليم للاتصال لتحقيق عدة أهداف منها:

1- تزويد الإدارة بالمعلومات التي تكون أساساً لاتخاذ القرارات.

2- التعرف على اتجاهات الأفراد واقتراحاتهم الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء.

وتعتبر عملية الاتصال بهذا المعنى تدفق مخطط للمعلومات بين النظم الفرعية والنظام المحاسبي الشامل في المصرف، وتوجيه التفاعلات مع البيئة الداخلية والخارجية بما يحقق درجة عالية من التماسك بين مكونات نظام المعلومات المحاسبي في المصرف.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المصرف نظاماً للاتصال باعتباره يتكون من العناصر الأساسية للاتصال وهي: (جركسي، 1998، ص 40)

1- المصدر: يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الشامل هو المصدر الأساسي للمعلومات من خلال مجموعة من الأنظمة الفرعية والجزئية للمصرف.

2- الرسالة: التأثير على مستخدم التقارير المالية.

3- قنوات الاتصال: تمثل التقارير المحاسبية قنوات توصيل المعلومات إلى الإدارة، وعلى شكل تقارير داخلية (يومية، أسبوعية، شهرية) وإلى الأطراف الخارجية على شكل قوائم مالية.

4- جهة الوصول: مستخدم القوائم المالية.

3- الرقابة:

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط والمعايير المحددة مسبقاً. كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل يسمح لإدارة المنشأة القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير، وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية التي تمتد لتشمل جميع عمليات المنشأة محاسبية كانت أم إدارية، وعلى الرغم من أن الرقابة الداخلية على نشاط أية وحدة اقتصادية أصبحت في الوقت الحاضر من الأمور والوظائف الأساسية من الصعب على إدارة الوحدة تجاهلها إلا أن هذه الوظيفة أصبحت أكثر ضرورة وأهمية في المصارف نظراً لطبيعة نشاط المصرف المتمثلة في التعامل أو المتاجرة بالأموال وتداولها من حيث قبولها كودائع يتم إقراضها للغير كتسهيلات مصرفية أو غيرها.

4- دليل الحسابات:

هو عبارة عن قائمة تتضمن رموز وأرقام الحسابات المستخدمة في المنشأة أو مجموعة الوحدات متجانسة النشاط. مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة.

ودليل الحسابات في المصارف يمثل أداة لتصنيف العمليات المصرفية المختلفة في إطار تيويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام وكذلك الحسابات المستعملة في السجلات الأخرى مما يساعد دليل الحسابات على إعداد مجموعة التقارير وجدول المتابعة الدورية اليومية أو الأسبوعية بدقة وسرعة لمن يطلبها من متخذي القرارات (جعفر، 1996، ص 56).

5- الوسائل الآلية في المحاسبة المصرفية:

انتشر استخدام الحاسبات الإلكترونية في معظم جوانب الحياة الاقتصادية للمجتمعات لما تتميز به من سرعة في تقديم نتائج وحلول للعديد من العمليات والمسائل المعقدة في مجال الصناعة أو الاقتصاد أو المال أو غيرها من مجالات الحياة الأخرى. بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني مابين وقوع حدث معين (المدخلات من البيانات) والتقارير عنه (المخرجات من المعلومات)، هذا فضلاً عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة. هذا

من ناحية، ومن ناحية أخرى تتصف الحاسبات الإلكترونية بأنها ذات طاقة تخزينية كبيرة تمكنها من حفظ وتشغيل بيانات وتوفير معلومات بالكمية والنوعية التي يطلبها مستخدمو المعلومات (جمعة، العريبي، ص 25).

ويعتبر النشاط المصرفي واحداً من المجالات الهامة في هيكل الاقتصاد الوطني، وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية في هذا النشاط يعتبر من أهم التطورات التي حصلت في هذا النشاط لما يتطلبه العمل المصرفي من السرعة والدقة في استخراج البيانات التي تستخدم في مجالات الاقتصاد الأخرى واتخاذ القرارات (جعفر، 1996، ص 61).

إن الشرط الأساسي في إمكانية استخدام الحاسب الإلكتروني في المحاسبة هو القابلية على تجميع العمليات في مجموعات بحيث تحتوي كل مجموعة على عدد كبير من العمليات التي تتطلب قيوداً متماثلة. وهذا الشرط يتوفر في مجال العمل المصرفي، حيث يوجد عدد كبير من عمليات المصرف تتطلب قيوداً محاسبية متماثلة، ومنها عمليات الإيداع والسحب الجارية في قسم الحسابات الجارية أو قسم الودائع لأجل أو حسابات التوفير.

وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية يأتي في المقدمة لهذه الأقسام، لما يتطلب من سرعة في ترحيل هذه العمليات من مستندات القيد إلى الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية.

وكذلك الحال في أقسام المصرف الأخرى وعموماً يمكن حصر مميزات استخدام الوسائل الآلية في المحاسبة المصرفية بعدة مزايا أهمها: (جعفر، 1996، ص 62)

أ- تحضير الحسابات الختامية بطريقة أسرع وأكثر دقة وتكاليف أقل. وكذلك تحضير البيانات الخاصة بأوجه النشاط المختلفة بالمصرف، سواء أكانت على مستوى الأقسام أم الفروع، بما يساعد الإدارة على الرقابة والتقييم وتوجيه النشاط نحو الأفضل.

ب- تحليل أكثر تفصيلاً للحسابات، فيمكن عن طريق الحاسب الآلي إعداد جميع أساليب الرقابة والتحليل.

ج- استعمال الوسائل الآلية في الترحيل إلى الحسابات الشخصية للعملاء في دفاتر الأستاذ مباشرة من حساب العملاء في عمليات الإيداع والسحب، وكذلك الرقابة على عمليات الائتمان والتسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه.

د- توفير الوقت والجهد المحاسبي في إعداد كشوف بحسابات العملاء وإعداد الحسابات الختامية وغيرها من الجداول الإحصائية التي تطلبها الإدارة أو غيرها من المستفيدين من هذه البيانات.

هـ- مجموعة العاملين على تنفيذ النظام من المحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والعاملين في قسم الحاسب الآلي، بالإضافة إلى الوسائل المكتبية والفنية الأخرى والتي بتضافرها جميعاً يؤدي النظام المحاسبي دوره في خدمة أهداف الإدارة وأداء وظائفها في الرقابة والتوجيه واتخاذ القرارات.

3- مخرجات النظام المحاسبي:

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي عرض منظم للمعلومات المالية التي تقدم للمستفيدين منها بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم، بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها، وتهدف إلى إمداد المستثمرين الحاليين والمتوقعين و الدائنين وبقية مستخدميها بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات حيث توفر لهم المعلومات عن كافة الأصول والخصوم، وتبين أثر العمليات والأحداث الاقتصادية والمالية على حقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى، كما تقدم لهم بيانات عن التدفقات النقدية ومصادر الحصول على الأموال، وأوجه استخداماتها، بالإضافة إلى المعلومات التي تساعد في تقييم كفاءة الإدارة ومستوى أداء النشاط، والتنبؤ بالتغيرات المتوقعة مستقبلاً.

4- إعداد القوائم:

تعد القوائم المالية سنوياً وتنتشر بمعرفة ومسؤولية إدارة المؤسسة، ويقوم مراجع الحسابات بالتحقق من عدالتها وإبداء الرأي الفني المحاييد حول البيانات التي تتضمنها، حتى يتمكن مستخدموها من الاعتماد على المعلومات الواردة فيها.

5- تقييم النظام المحاسبي القائم:

من خلال دراسة النظام المحاسبي للمصرف الزراعي نجد أن عناصر النظام المحاسبي تتكون من:
أ- مجموعة الأوراق الثبوتية والمستندات: وهي متشعبة وكثيرة مما يسبب زيادة روتين العمل المصرفي ويعود ذلك إلى مركزية الإدارة التي تحد من القدرة على تطوير آليات العمل المحاسبي.

ب- المجموعة الدفترية: يستخدم المصرف البطاقات الثابتة ومصنفات المعاملات بسبب ضخامة العمل واتباع النظام المحاسبي التقليدي حيث يصعب المحافظة على هذه المجموعة الدفترية بشكل سليم لفترة طويلة.

ج- دليل الحسابات: لقد جرى اعتماد مبدأ التزقيم العشري لتصنيف الحسابات في المنهاج المحاسبي وذلك بشكل يساعد على إحداث حسابات فرعية دون أن يتأثر الهيكل العام للمحاسبة، وقد وزعت الحسابات في المنهاج إلى تسع زمر ويتفرع من الزمر حسابات رئيسية تحمل رقمين، كما يتفرع من الحسابات الرئيسية حسابات فرعية تحمل ثلاث أرقام ويمكن عند الحاجة أن يتفرع من الحسابات الفرعية حسابات مساعدة تحمل أربعة أرقام على الشكل التالي:

• حسابات الموجودات: الزمر 1، 2، 3 مثلاً: 101 الحساب الجاري لدى مصرف سورية المركزي . . 2020
القرض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانة شخصية أو بدون ضمانات للقطاع المشترك قصيرة الأجل.

• حسابات المطالبين: الزمر 3 ، 4 مثلاً: 300 الحسابات الجارية للقطاع العام .. 470 رأس المال.

• النفقات العامة للإدارة: الزمرة 5 مثلاً: 50 الرواتب والأجور.

• نفقات الاستثمار: الزمرة 6 مثلاً: 60 الفوائد المدفوعة.

• إيرادات الاستثمار: الزمرة 7 مثلاً: 70 الفوائد المقبوضة.

• حسابات النتائج: الزمرة 8 مثلاً: 81 حساب الأرباح والخسائر.

• الحسابات النظامية : الزمرة 9 مثلاً: 901 سندات مرسلة للحسم.

ويعتبر الدليل قابلاً لاستيعاب عمل الحسابات الأساسية والفرعية وهو مهم جداً في حال تم استبدال النظام المحاسبي التقليدي بنظام محاسبي إلكتروني.

د- مخرجات النظام: سيتم تقييمها وفق المعايير المحاسبية الدولية من خلال تحليل واقع الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصرف الزراعي التعاوني ودراسة غرض نشر هذه القوائم وآليات إعداد القوائم الختامية.

هـ- واقع الإفصاح في القوائم المالية: إن المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية هي معلومات تقليدية تقتصر على أرصدة الحسابات المتحركة في المصرف على شكل أرقام إجمالية خالية من أي تحليل. فعلى الرغم من أن المعلومات الخاصة بأصول والتزامات المصرف توضح الأمور المتعلقة بسيولة المصرف وملاءته النقدية، إلا أنها لاتعد إفصاحاً كافياً للمستخدم، ويكون من الأفضل لو تم إضافة ملاحظات تفسيرية وتعليقات على القوائم المالية بالشكل الذي يبين طريقة إدارة السيولة النقدية والرقابة على مخاطر العمل المصرفي، من خلال الإيضاحات حول القوائم المالية، فبالعودة إلى التقرير السنوي للمصرف الزراعي نجد أن المصرف يقدم تحليلاً لأهم حسابات الميزانية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين أرصدة تلك الحسابات عام 2007 وأرصدة العام السابق والتطورات الحاصلة دون تقديم أي تعليق يفيد في موضوع الرقابة وإدارة المخاطر. وقد قدم المصرف تحليلاً مماثلاً لجميع الحسابات الأساسية

الخاصة بالموجودات والمطالب بصور موجزة في تقريره السنوي، بالإضافة إلى عدم إفصاح المصرف عن السياسات المحاسبية المتبعة والتي تزود مستخدمي القوائم بفهم أكبر للأساس الذي أعدت على ضوئه القوائم المالية.

و- دراسة غرض نشر القوائم المالية: إن غرض نشر القوائم المالية التي تعدها الفروع ليس بغرض النشر للجهات الخارجية، وإنما يقتصر هدفها على إمداد الإدارة العامة بالمعلومات اللازمة بغرض تحديد جميع الحسابات لجميع الفروع ومن ثم عرضها ضمن التقرير السنوي للمصرف مما يجعل قوائم المصرف غير قابلة للمقارنة مع ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، حيث يذكر المعيار الدولي (30) بضرورة تطبيق ما نص عليه في القوائم المالية الموحدة له، إذ إن مصلحة المستثمر في ظل التطورات الاقتصادية عرض نتيجة أعمال كل فرع على حده ليتمكن من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

- آليات إعداد القوائم المالية الختامية:

بالنسبة لعناصر الميزانية الختامية نجد أنها تحقق الكثير من متطلبات المعيار الدولي (30) ، و فيما يلي الميزانية العامة بالليرات السورية بتاريخ 2007/12/31 :

الجدول رقم (1) الميزانية العامة الختامية للمصرف الزراعي في 2007/12/31

رقم الزمرة	اسم الحساب	المبالغ	رقم الزمرة	اسم الحساب	المبالغ
10	الأموال الجاهزة	14534922221	30	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	22018453698
12	المصارف وغرفة التفاضل	56846820	31	الودائع لأجل وودائع التوفير	2319278617
17	القروض الممنوحة بواسطة المصرف	170801716	32	حسابات دائنة للغير	161242780
18	القيم برسم القبض لأجل قصير	71966304701	34	قيم برسم الدفع لأجل قصير	4929333833
19	القروض والسلف المدينة بضمانة عينية	7403566119	36	مصرف سورية المركزي	72614732378
20	القروض والسلف المدينة بضمانة شخصية	7231559007	38	الحسابات المجمدة	64029010
21	ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية	7059531910	39	الأموال المستقرضة	312598655
22	التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف	18375395	42	الإدارة العامة	32341292
23	الاستثمارات المالية والمساهمات	328691138	44	حسابات التسوية والانتقالية	1441924186
24	قروض ممنوحة بموجب أنظمة خاصة	6072601442	45	المؤن والفوائد المحفوظة	1737666853
26	حسابات التسوية والانتقالية	1583963254	46	الاستهلاكات	825436129
27	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	2435299172	47	رأس المال والاحتياطيات	10853220559
28	القيم العينية المعدة للبيع (سعر التكلفة)	1984298960	48	مشاريع ائتمانية بموجب أنظمة خاصة	4415472828

0	أرباح الدورة الحالية	49	878968963	خسارة الدورة الحالية	29
121725730818	المجموع		121725730818	المجموع	
15882740114	حسابات نظامية دائنة	91	15882740114	حسابات نظامية مدينة	90
137608470932	الإجمالي العام		137608470932	الإجمالي العام	

من خلال عرض عناصر الميزانية مع متطلبات المعيار الدولي (30) نلاحظ التناقض من حيث تجميع الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وكذلك إدراجها بترتيب يعكس سيولتها النسبية، أما بالنسبة للأموال الثابتة والموجودات الأخرى فقد تم الإفصاح عنها بشكل إجمالي لم يكن بالشكل الكافي الأمر الذي يعتبر نوعاً من التضليل لمستخدمي القوائم إذ من الممكن أن يكون أحد الموجودات مستهلكاً دفترياً بالكامل حيث إن الإجراء المحاسبي المتعارف عليه في هذه الحالة يقضي بضرورة إطفاء الأصل بالمخصص المقابل له بناء على متطلبات المعايير الدولية إلا أن المصرف لم يشر في تقريره إلى ذلك.

أما بالنسبة لإعداد قائمة الدخل لا بد من الإشارة إلى أن المصرف ينظم حساباً للاستثمار وآخر للأرباح والخسائر بدلاً من قائمة الدخل ويعرضها في تقريره السنوي. وفيما يلي هذين الحسابين:

الجدول رقم (2) حساب الاستثمار العام عن الدورة المنتهية 2007/12/31

الإجمالي	نشاط مصرفي	نشاط تجاري	البيان	البيان	الإجمالي	نشاط مصرفي	نشاط تجاري	البيان	البيان
850685707	510411424	340274283	5	النفقات العامة للإدارة	934537836	934537836	70	الفوائد المقبوضة	70
530052230	407527207	122525023	60	فوائد مدفوعة	158260909	158260909	71	العمولات المقبوضة	71
5331941	3211768	2120173	61	العمولات المدفوعة	29797138	29797138	79	غرامات التأخير	79
87025810	52192893	34832917	64	الاستهلاكات	7713832436	7713832436	77	المبيعات	77
927662613	0	927662613	65	نفقات خاصة بالمستودعات	1003126095	1003126095	75	إيرادات خاصة بالمستودعات	75
11033116575	0	11033116575	68	المشتريات	43172880	43172880	78	إيرادات متنوعة	78
27151207	27151207	0		فروق عمليات القطع	1968576523	1968576523		رصيد آخر المدة	
0	0	0		المؤن	1371172644	1371172644	69	تسوية تكلفة المشتريات	69
13461026083	1000494499	12460531584		المجموع قبل إظهار النتيجة	13222476461	1165768763		المجموع قبل إظهار النتيجة	
1803781210	469085497	1334695713		رصيد الاستثمار (ربح)	2042330832	303811233		رصيد الاستثمار	

(خسارة)									
المجموع العام	3795227297	1469579996	15264807293	المجموع العام	13795227297	1469579996	15264807293		

الجدول رقم (3) حساب الأرباح والخسائر عن الدورة المنتهية 2007/12/31

اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
إيرادات دورات سابقة	1312341359	خسائر دورات سابقة	2649081
خسارة الدورة الحالية	878968963	خسائر دورة عام 2006	1950111619
		رصيد الاستثمار (خسارة)	238549622
المجموع	2191310322	المجموع	2191310322

الجدول رقم (4) كشف حساب خسائر الدورة الحالية المنتهية في 2007/12/31

اسم الحساب	المبلغ
خسائر دورة عام 2006	1950111619
نتيجة عام 2007 اتم إطفائها في خسائر عام 2006	1071142656
الخسائر المدورة لعام 2008	878968963

بالنظر ح /الاستثمار جدول رقم (2) ود / أ ، خ جدول رقم (3) ومقارنتهما مع متطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي (30) يظهر الاختلاف واضحاً في البداية من خلال عدم الالتزام بإعداد قائمة دخل عوضاً عن حساب الاستثمار و ح/ الأرباح والخسائر لأن هذه القائمة تعطي فكرة واضحة عن صافي الدخل المتحقق من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة والمقبوضة مطروحاً منها عامة النفقات الإدارية والاستثمارية مضافاً إليها الإيرادات المحققة للمصرف للحصول على صافي الدخل الخاص بالدورة المحاسبية، لذلك تظهر قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31 نتائج أعمال المصرف الزراعي التعاوني طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ،وبصورة خاصة طبقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم /30/ الصادر عام 1991 على النحو التالي :

الجدول رقم (5) قائمة الدخل للمصرف عن الفترة المنتهية في 2007/12/31

الزمرة	البيان	2007	2007	2007
70	الفوائد المقبوضة		934537836	
	فوائد قروض وسلف ممنوحة إلى المزارعين	651805050		
	فوائد على الحسابات الجارية المفتوحة لدى المصارف	158037		
	فوائد قروض موظفي المصرف	819457		
	فوائد مراكز البيع بالعمولة	0		
	فوائد التأخير	23020333		

		254732775	فوائد هيئة مكافحة البطالة	
		2417635	فوائد المشروع 2 2418	
		1491702	فوائد قروض المنحة اليابانية	
		92847	فوائد قروض التنمية	
	(530052230)		يخصم الفوائد المدفوعة	60
		20110661	فوائد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	
		79152260	فوائد حسم الأسناد لدى مصرف سورية المركزي	
		71487902	فوائد ودائع التوفير	
		23449959	فوائد الودائع لأجل	
		6869102	فوائد الأموال المستقرض	
		2605050	. فوائد القرض السلعي الألماني . فوائد قرض الأوبك	
		145381296	فوائد البطالة	
404485606			صافي الدخل من الفوائد	
		158260909	العمولات المقبوضة	71
		29797138	غرامات التأخير	79
		43172880	إيرادات متنوعة	78
	231230927		إجمالي الربح بدون الفوائد	
			يخصم	
		(5331941)	العمولات المدفوعة	61
	(32483148)	(27151207)	فروق عمليات القطع	
198747779			صافي الربح من الأنشطة الأخرى	
		7713832436	المبيعات	77
		1003126095	إيرادات خاصة بالمستودعات	75
		1968576523	رصيد آخر المدة	
		1371172644	تسوية تكلفة المشتريات	69
	12056707698			
	(11960779188)		يخصم	
		(11033116575)	المشتريات	68
		(927662613)	نفقات خاصة بالمستودعات	65
(95928510)			خسارة المصرف من النشاط التجاري	
(937711517)			مصروفات إدارية	
		(850685707)	النفقات العامة للإدارة	5

64	الاستهلاكات	(87025810)	
	رصيد الاستثمار خسارة		(238549622)
	يضاف إيرادات دورات سابقة		1312341359
	بخصم خسائر دورات سابقة		(2649081)
	خسارة 2006		(1950111619)
	خسارة الدورة الحالية		878968963

6-آلية تطوير النظام المحاسبي المصرفي:

يعتبر وجود نظام محاسبي داخل كل مصرف أمراً أساسياً في كافة المصارف العالمية ونظراً لأهمية نظام المعلومات المحاسبي فإنه يجب دائماً تحديث وتطوير هذا النظام حتى يؤدي الأهداف المرجوة منه بكفاءة عالية وبالذقة المعقولة وبأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب. ولقد ورد في المادة (19) من القانون 28 الخاص بالمصارف الصادر بتاريخ 2001/3/29 في سورية بندين أساسيين لتطوير الأنظمة المحاسبية المصرفية:

أ - استخدام التقنيات العالمية الحديثة في تعاملات المصرف داخلياً وخارجياً.

ب - التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية.

وبصفة عامة تؤثر النظم المحاسبية على المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية لخدمة متخذي القرار.

وفي ظل اقتصاد عالمي شامل فإن الموارد المالية غالباً ما تنتقل من جزء معين من العالم إلى جزء آخر على نحو يسير وبكفاءة وسرعة، وبناء عليه فإن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر مصداقية عالية ومعلومات ملائمة إلى متخذي القرار في ظل ذلك الاقتصاد العالمي بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية.

وبالإضافة إلى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة فإن أهم تطورات نظم المعلومات المحاسبية هو تحويل النظم اليدوية إلى نظم الكترونية حديثة تعمل باستخدام الحاسب بكل ما يميزه من سرعة عالية في التشغيل، إمكانية تخزين كميات كبيرة من البيانات وسرعة تحليل وتلخيص وعرض المعلومات وتحقيق فعالية أكبر في التشغيل والارتفاع بمستويات الكفاءة.

وبناءً على ما سبق نرى أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في أي مصرف يلعب دوراً هاماً في نجاح المصرف، كما يفتح آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين وتسريع أداء الخدمات المصرفية وتوفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات.

لذلك فإن تطوير هذه النظم مع المستجدات والتطورات الحديثة أمر في غاية الأهمية وذلك لإمكانية استمرار أي مصرف في العمل والمنافسة في السوق والتطورات المصرفية الدائمة التجدد. وبالتالي فإن تطوير النظام المحاسبي يتم من خلال:

-أتمتة النظام المحاسبي:

يعتبر وجود نظام محاسبي متكامل أمراً ضرورياً في جميع الشركات، الأمر الذي يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديث وتطوير النظم المحاسبية لتتمكن من تحقيق أهداف إدارتها ضمن معايير التوفير في الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الدقة والفعالية.

ولعل أهم ما يجب تحقيقه في هذا الإطار هو السعي للتحويل بالأنظمة المحاسبية من شكلها التقليدي لتصبح أنظمة إلكترونية تعتمد بشكل كامل على الحاسب الآلي الذي يحقق - بما يؤمنه من برامج متخصصة - سرعة كبيرة في الإنجاز وإتمام فعال لمعايير العمل الموضوعية.

وتعتبر ثورة تكنولوجيا المعلومات اليوم من أهم التحديات التي تواجه المصارف الوطنية، إذ إنها تساهم في سيطرة المجموعات المصرفية الدولية الضخمة مما يضعف قدرة مصارفنا الوطنية على تمويل المشاريع الخارجية في غياب قدرتها تماماً على المنافسة.

فالنشاط المصرفي واحد من المجالات الهامة في هيكل الاقتصاد الوطني وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية كخطوة مبدئية باتجاه الأتمتة الكاملة في هذا النشاط تعتبر من أهم التطورات التي يحتاجها لما يتطلبه العمل المصرفي من السرعة والدقة في استخراج البيانات التي تستخدم في مجالات الاقتصاد الأخرى واتخاذ القرارات.

وقد بدأ استخدام العمليات الإلكترونية يأخذ أشكالاً متعددة ولاسيما في النظام المصرفي، فالتعاملات المصرفية على سبيل المثال عبر الشبكات باتت تملك ميزات كثيرة لا تتوافر عادة في التعاملات المصرفية العادية. وعلى الرغم من أن هذه العمليات سببت تقليصاً في عوائد المصارف من الرسوم والتحويلات التي كانت تتقاضاها من التعاملات اليدوية التقليدية، فإن ما يبرر نموها المطرد هو ما تتمتع به من مرونة وسرعة وتوفير جهد ووقت وتكلفة. هذا وإن إجراء العمليات المالية إلكترونياً عبر برامج محاسبية يتم تشغيلها عبر الحاسب الإلكتروني يفترض به إغناء العمل المحاسبي عن الكثير من الإجراءات اليدوية والمستندات الورقية.

إن الشرط الأساسي في إمكانية استخدام الحاسب الإلكتروني في المحاسبة هو القابلية على تجميع العمليات في مجموعات بحيث تحتوي كل مجموعة على عدد كبير من العمليات التي تتطلب قيوداً متماثلة. وهذا الشرط يتوفر في مجال العمل المصرفي، حيث يوجد عدد كبير من عمليات المصرف تتطلب قيوداً محاسبية متماثلة ومنها عمليات الإيداع والسحب الجارية في قسم الحسابات الجارية أو قسم الودائع لأجل أو حسابات التوفير. وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية يأتي في المقدمة هذه الأقسام لما يتطلبه من سرعة في ترحيل هذه العمليات من مستندات القيد إلى الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية.

وكذلك الحال في أقسام المصرف الأخرى، فالتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية باستخدام الحواسيب الإلكترونية يجب أن يتميز بمجموعة من الصفات والخواص أهمها:

1- إمكانية تشغيل البرامج المتعددة ويقصد بذلك قدرة وحدة التشغيل المركزية على تشغيل أكثر من برنامج محاسبي في نفس الوقت.

2- استخدام برنامج تنفيذي يعمل على إصدار التعليمات للوحدات المحاسبية في صورة برنامج محاسبي.

3- المشاركة الزمنية بين الوحدات المساعدة بالشكل الذي يمكن من تشغيل هذه الوحدات في نفس الوقت الذي

تعمل فيه وحدة التشغيل المركزية، رغبة في استغلال السرعة الفائقة لها في نقل البيانات المحاسبية منها وإليها.

4- يمكن للحاسب الإلكتروني أن يرسل مباشرة العمليات الفنية المختلفة التي تتم في أقسام المصرف إلى

الحسابات المختصة بها واستخراج الأرصدة أوتوماتيكياً بسرعة ودقة وهذا يوفر نوعاً من الرقابة على عمليات الائتمان والتسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه، وهو ما يوفر في الوقت والجهد الذي يمكن أن يبذله المحاسبون في إعداد كشوف حسابات العملاء.

5- يمكن للحاسب إعداد القوائم والتقارير المحاسبية والإحصائية المطلوبة فوراً وليس فقط في نهاية العام لأن أرصدة الحسابات يتم تحديثها بشكل أوتوماتيكي بواسطة التعليمات المتتابعة.

6- يساعد الحاسب على إمكانية استخدام النماذج الرياضية والأدوات العلمية في تحليل البيانات المحاسبية وتشغيلها بما يساعد في إحكام الرقابة الداخلية على عمل المصرف، ويمكن أن يمتلك المصرف مركزاً للحاسوب في الإدارة العامة ترسل الفروع بياناتها للتشغيل مركزياً من خلال شبكة آلية، ثم ترد إليها ما تحتاج من مخرجات بما يوفر سرعة تدفق المعلومات وإنجاز العمل.

لقد جاءت الشبكات المحاسبية المحلية لتؤدي دوراً رئيسياً في توزيع المعلومات وتحقيق الوظائف المكتنية دون بذل مجهود كبير للتنظيم حيث يمكنه من تبادل ومشاركة البيانات التي تشكل أحد الأسباب الرئيسية للربط الشبكي. وتعرف الشبكة بأنها نظام اتصال يربط الحواسيب ومصادرهما بحيث يمكن لأي منها الوصول إلى الآخر واستخدام موارده من تطبيقات وقواعد بيانات وغيرها من الخدمات (البساط، 2001، ص55).

وهنا نرى أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يحقق السرعة والدقة والوفر في التكلفة والجهد. وكذلك تحضير البيانات الخاصة بأوجه النشاط المختلفة في المصرف، سواء كانت على مستوى الأقسام أم الفروع بما يساعد الإدارة على الرقابة والتقييم وتوجيه النشاط نحو الأفضل.

ولا بد من الإشارة إلى أن استخدام الوسائل الإلكترونية في النشاط المصرفي يجب ألا يخرج عن الاعتبارات الهامة التالية :

- تكلفة استخدام الحاسب قياساً بحجم عمليات المصرف، وهل هذا الحجم يبرر اقتناء عدد معين ونوعية معينة من الحاسبات والشبكات الإلكترونية؟ أم أنه يمكن إيجاد حلول بديلة تحقق وفر الحجم.

- ضمانات السرية التي يمكن أن يوفرها الحاسب الآلي، وما هي الضوابط اللازمة لتوفير هذه الضمانات حتى يمكن الثقة في مخرجاته، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- الآثار السلوكية لاستخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات المحاسبية على بعض العاملين في المصرف، والذي قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض منهم، وهو ما قد لا ترغب إدارة المصرف القيام به لعدة اعتبارات.

ونرى أن الشبكة الإلكترونية - التي تعتمد بشكل أساسي على استخدام الحاسب الآلي كوحدات عمل أساسية - تشكل بمفهومها الواسع والحقيقي جسراً إلكترونياً يجب مده بين المصارف والشركات والمتعاملين معها على اختلاف معاملاتهم ومداوماتهم، فهي ليست فقط شبكة ترحيل حوالات وتسوية مدفوعات للخدمة المصرفية، بل هي شبكة إلكترونية تهدف إلى مد العمل المصرفي بأدوات ووسائل إلكترونية ليلعب دوراً أكثر فاعلية في النظام المحاسبي الدولي. أما في سياق الحديث عن آلية العرض الإلكتروني لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف، فلا بد من التركيز على ضرورة حجز موقع للمصرف من خلال الشبكة الخارجية التي توفر اتصالاً مع العالم الخارجي عبر الأنترنت وهو ما يدخل في نطاق ما يسمى "استخدام التقنيات العالمية الحديثة في تعاملات المصرف خارجياً".

فأتمتة أنظمة المعلومات المحاسبية أصبح متوفراً على نطاق واسع في الوقت الراهن ليشمل جميع أحجام وأنواع الأعمال. في حين أن عملية معالجة المعلومات وعرض التقارير المالية Online في أنظمة المعلومات المحاسبية ما

زالت ضيقة الانتشار وهي توفر - فيما لو وجدت مجالاً أوسع للانتشار - إمكانية الدخول إلى أنظمة مؤتمتة تجعلها أكثر توفراً وأسهل للعديد من المستخدمين.

- آلية التطوير في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية:

هناك أهمية خاصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة في العمل المصرفي وتتبع تلك الأهمية من اعتبار أن هذا التطبيق والالتزام يكسب الميزانية العامة للمصرف ثقة كل المتعاملين والجهات الإشرافية والإدارة على حد سواء، فضلاً عن أنه يزيد من الحماية لكل الأطراف.

وإذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية هاماً وضرورياً في كل أنواع المنظمات فإن تطبيق هذه المعايير في المصارف يتسم بأهمية خاصة لما تتميز به هذه المصارف من أهمية للاقتصاد الوطني.

فالمصارف تعد عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال وتقوية الثقة في النظام المصرفي وذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات الشرعية الحكومية في الدولة. لذلك فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف.

ومن هنا يأتي التأكيد على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع المصرفي على اعتبار أن هذا التطبيق والالتزام يكسب الميزانية العامة للمصرف ثقة لكل المتعاملين والجهات المشرفة والإدارة بالإضافة إلى أنه يزيد من الحماية لكل الأطراف.

لأن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في التطبيق يؤكد وجهة نظر المدقق بكفاية الميزانية والحسابات من حيث الشفافية والوضوح والإفصاح الملائم لهذه الميزانية والبيانات المالية المعدة وفق القواعد والأساليب العلمية الدولية، بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في الحصول على المعلومات والبيانات التي تحقق الرقابة والمتابعة والقياس وخاصة في التخطيط المستقبلي من حيث:

أ- إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

ب- ابتكار جديد لمحافظ الاستثمارات وإدارة الأموال.

ج - إيجاد مصادر الدخل وتعزيزها.

د - تقديم خدمات مصرفية متميزة.

كما أن الالتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية يُمكن الجهات الخارجية من وصف الواقع المالي للمصرف بعدالة ووضوح ويدعم الثقة بالبيانات المالية المصدرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- قصور النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملاءمته لضخامة العمل في المصرف.
- 2- لا يوجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعد وجميع هذه الوسائل عرضة لمخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم.

3- عدم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية .

التوصيات:

- 1- استبدال النظام المحاسبي المصرفي بنظام محاسبي إلكتروني حديث ومن خلال شبكة ربط حواسيب إلكترونية بين فروع المصرف وإدارته العامة بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي المصرفي.
- 2- استخدام التقنيات العالمية الحديثة في تعاملات المصرف داخلياً وخارجياً من خلال تطبيق نظام محاسبي إلكتروني حديث يستطيع المصرف من خلاله تطبيق هذه التقنيات المصرفية الحديثة.
- 3- تحسين مستوى الرقابة وتطوير النظام المحاسبي بحيث يتصف بالشفافية والوضوح، والانسجام مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية .

المراجع:

- 1- أحمد حسين، علي حسين، " نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية - النظام اليدوي في تحليل وتصحيح النظم " - الدار الجامعية - الاسكندرية، 2006، 47.
- 2- البساط، هشام، " تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية"، صندوق النقد العربي أبوظبي، 2001، 55.
- 3- التقرير السنوي عن نشاط وفعالية المصرف الزراعي التعاوني، الحسابات الختامية لعام 2007.
- 4- الحلو، برهان صباح، " اثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2000.
- 5- الريبيدي، محمد علي، " المحاسبة في المصارف التقليدية والإسلامية " - دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، 48-50.
- 6- القانون 24 تا 2001/3/29 الخاص بإنشاء المصارف الخاصة.
- 7- توفيق، محمد شريف، الإفصاح الإلكتروني المصرفي، 2009/2/1، <http://mstawfik.tripod.com> نقلاً عن الموقع
- 8- جركسي، سامر نجيب، أثر التغيرات في أسعار الصرف على الإفصاح والقياس المحاسبي - رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة حلب، 1998، 40.
- 9- جعفر، عبد الإله نعمة، " محاسبة المنشآت المالية والمصارف وشركات التأمين " - دار حنين - عمان - الأردن، 1996، 47-61-62 .
- 10- جمعة، أحمد حلمي. العريبي، عصام فهد - " نظام المعلومات المحاسبية " - بدون اسم ناشر - بدون تاريخ النشر، 25 .
- 11- شقير، فائق. وآخرون، " المحاسبة في المصارف التجارية والإسلامية " - الطبعة الأولى - دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان، 2000، 29-30 .
- 12- ميجز، روبرت. وآخرون، " المحاسبة أساس قرارات الأعمال " - الكتاب الأول - دار المريخ - المملكة العربية السعودية - ترجمة وتعريب مكرم عبد المسيح باسيلي - محمد عبد القادر الديسطي، 2006، 18.

13- TURNER, D. et al," *Advanced GNQ financial services today*",Macmilon 1994 , 48.

14- *The Impact of Technology on Bank Operations and Bank Marketing* - International Journal of Bank Marketing, 2008/12/16.

نقلًا عن الموقع: <http://www.emeraldinsight.com>